مؤقت

مجلـــس الأمـــن

السنـة الخمســون

الجلسة **٣٥١١**

الأربعاء، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥، الساعة ١٢/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي جاوشنغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغوايلا
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد أوبلجورو
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

95-85234

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"إن مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في بوروندي. وهو يدين مصرع وزير الطاقة والمناجم وعمدة بوجومبورا السابق على يد متطرفين، ويعرب عن استيائه لما حدث بعد ذلك من عمليات قتل لسكان كثيرين، لأسباب عرقية، مما أدى الى فرار الآلاف من مساكنهم. ويؤكد المجلس أنه لا جدوى من الالتجاء إلى العنف، ويدين أنشطة العناصر المتطرفة التي تحاول زعزعة استقرار البلد وتهديد المنطقة بكاملها. ويشجع المجلس كافة الدول على اتخاذ ما تراه ضروريا من تدابير ترمي إلى منع هذه العناصر من السفر إلى الخارج ومن تلقي أي نوع من أنواع الدعم. ويؤكد المجلس من جديد تصميمه على مساندة اتفاقية الحكم المبرمة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التي تشكل أحكامها إطارا مؤسسيا للمصالحة الوطنية اللازمة. ويدعو المجلس جميع الأحزاب السياسية والقوات المسلحة وكافة عناصر المجتمع المدني إلى احترام هذه الاتفاقية احتراما كاملا وتنفيذها في جو من الحوار والاعتدال والتوفيق بين وجهات النظر.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على العمل معا من أجل مواصلة الحوار. وهو يشددعلى الحاجة الماسة الى القيام، وفقا لاتفاقية الحكم، بتنظيم مناقشة وطنية بمشاركة جميع عناصر الأمة بهدف تدعيم المصالحة الوطنية واستعادة الديمقراطية. ويدعو المجلس الأمين العام الى مساعدة مختلف الأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدني على بدء هذه المشاورة الشاملة.

"ويحذر مجلس الأمن مَن يرتكبون جرائم في حق الانسانية من أن كل فرد مسؤول عن جرائمه وأنه سيُقدم الى القضاء. ويحذر المجلس، على وجه التحديد، من أنه في حالة ارتكاب أفعال لإبادة الأجناس في بوروندي، فإنه سينظر في أمر اتخاذ التدابير المناسبة بهدف القيام، بموجب القانون الدولي، بمقاضاة كل شخص يكون قد اقترف أفعالا من ذلك القبيل.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد رأيه القائل بأن تصور الافلات من العقاب يمثل مشكلة أساسية في بوروندي، وهي مشكلة تعرض أمن البلد لخطر بالغ. والمجلس يعرب مرة أخرى عن شدة قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات منتظمة وواسعة النطاق وصارخة للقانون الانساني الدولي في بوروندي.

"ويشير مجلس الأمن الى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/PRST/1995/10) والذي شدد فيه مجلس الأمن على أمور منها الدور الذي يمكن أن تؤديه في بوروندي لجنة دولية للتحقيق في محاولة انقلاب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وفي المذابح التي أعقبتها. ويطلب المجلس الى الأمين العام أن يقدم الى المجلس، على سبيل الاستعجال، تقريرا عن الخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل إنشاء لجنة تحقيق نزيهة.

"ويؤيد مجلس الأمن اتخاذ تدابير لاستعادة سيادة القانون وتحسين أداء الجهاز القضائي. وهو يؤيد أيضا تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة. ويحث المجلس الدول على تقديم تبرعات مالية لهذه المشاريع إما مباشرة أو عن طريق صندوق استئماني يُنشأ لهذا الغرض.

"ويساند مجلس الأمن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فيما قرره من تعزيز العمل، ويرحب بإيفاد الخبراء.

"ويشيد مجلس الأمن بالاجراءات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية. ويطلب الى المنظمة وأعضائها في المنطقة دون الاقليمية مواصلة استخدام نفوذهم للمساعدة في استقرار الحالة في بوروندي. ويطلب المجلس أيضا الى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة، الامتناع عن إمداد العناصر المتطرفة التي تحاول زعزعة الاستقرار في بوروندي بالأسلحة أو السماح بنقلها إليهم، والامتناع عن إيوائهم أو تقديم أي مساعدة أخرى إليهم.

"ويدرك مجلس الأمن الترابط الوثيق بين مختلف المشاكل الإنسانية والسياسية في المنطقة بأكملها، كما يدرك احتمال حدوث اضطرابات لاحقة. ومن ثم، فإنه يؤكد من جديد تأييده لعقد مؤتمر إقليمي بشأن السلم والاستقرار والأمن، ويدعو بلدان المنطقة الى عقد مثل هذا المؤتمر على سبيل الاستعجال.

"وسوف يبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر. كما سينظر المجلس في أمر اتخاذ اللازم حسب مقتضيات الحال".

سيصدر هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرقم S/PRST/1995/13.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠